

Distr.: General  
19 July 2018  
Arabic  
Original: English/French

# الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩٩ (ق) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل

## أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً للتطورات الجديدة وللمساعدات التي قدمتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية إلى منغوليا منذ صدور التقرير السابق بشأن هذا الموضوع (A/71/161) في تموز/يوليه ٢٠١٦. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تواصل حصول منغوليا على اعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية واستمرت في الترويج لسائر أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وواصلت منغوليا السعي إلى ترسيخ الطابع المؤسسي لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتلقت منغوليا، حكومةً وشعباً، مساعدات من مختلف الدول الأعضاء وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية
٤	.....	ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي
٥	.....	باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي
٦	.....	جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني
٧	.....	ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي
٧	.....	ألف - الأمن الاقتصادي
٩	.....	باء - الأمن البشري
١٠	.....	جيم - الأمن البيئي
١١	.....	دال - خاتمة
١١	.....	رابعاً - المساعدة المقدمّة من كيانات الأمم المتحدة
١١	.....	ألف - المغرب
		باء - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١٢	.....	جيم - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٤	.....	دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٧	.....	هـاء - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
١٧	.....	خامساً - خاتمة

## أولا - مقدمة

- ١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٤٣/٧١، المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية القائمة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - وهذا التقرير مقدّم تلبيةً لذلك الطلب، وهو يستند إلى ما ورد من معلومات حتى الآن عن تنفيذ ذلك القرار من منغوليا والمغرب، ومن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

## ثانيا - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

- ٣ - اتّبع منغوليا، بصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، سياسةً نشطةً داخل الأمم المتحدة وساهمت في تعزيز الأهداف النبيلة للمنظمة. وعمل نحو ١٦ ٠٠٠ منغولي كحفظة للسلام في مختلف عمليات حفظ السلام. وتقف منغوليا وراء اتخاذ الجمعية العامة قرارات في مجالات حق الشعوب في السلام، وأسبوع نزع السلاح، وتوفير التعليم للجميع، والتعاونيات، والمرأة الريفية، وحقوق البلدان النامية غير الساحلية، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية، والتعليم من أجل الديمقراطية، ونجحت منغوليا في الترويج لاتخاذ العديد من هذه القرارات.
- ٤ - ومنغوليا ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأيدت باستمرار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه وتحقيق نزع السلاح النووي.
- ٥ - وشاركت منغوليا بنشاط في التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية وصوتت لصالح اعتمادها في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتُنفَّذ حالياً الإجراءات الوطنية نحو التصديق على المعاهدة.
- ٦ - وكدليل على التزامها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أعلنت منغوليا في عام ١٩٩٢ أن أراضيها تمثل منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة. ومنذ عام ١٩٩٨، تنظر الجمعية العامة كل سنتين في مسألة مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وتعتمد قرارات بهذا الشأن.
- ٧ - واحتفلت منغوليا في ٢٠١٧ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تبادل الأمين العام ورئيس منغوليا رسائل التهئة بهذه المناسبة.

- ٨ - وأعرب الأمين العام في رسالته عن تقديره العميق لما حققته منغوليا، حكومةً وشعباً، في ميادين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأثنى أيضاً على جهود منغوليا المستمرة للمساعدة على قيادة المسيرة نحو عالم أكثر سلاماً وازدهاراً.
- ٩ - وأكد من جديد رئيس منغوليا، باتولغا خالتما، في رسالته الموجهة إلى الأمين العام، أن منغوليا على استعداد لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وعلى المشاركة مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية في تنفيذ ما تنص عليه قرارات الجمعية العامة بشأن تعزيز أمن منغوليا الدولي من خلال تقوية مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.
- ١٠ - ويتضمن هذا التقرير سرداً للأنشطة المنفذة على مدى العامين الماضيين في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٣/٧١.
- ١١ - ومنذ تقديم التقرير السابق عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٩ بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، واصلت حكومة منغوليا جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها الوطني عن طريق التشجيع على مواصلة تنفيذ ذلك القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

## ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

- ١٢ - عُقد مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في جزيرة مارغارتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي الوثيقة الختامية، أعرب رؤساء أو حكومات الدول عن تأييدهم لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وللسياسات والتدابير التي اتبعتها منغوليا لتوطيد وتعزيز ذلك المركز.
- ١٣ - وعُقد اجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة عدم الانحياز في باكو في ٥ و ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ورحب الوزراء في الوثيقة الختامية بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإعلان مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأشادوا بجهود منغوليا نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.
- ١٤ - وفي البيان الذي أدلت به ممثلة منغوليا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في دورته الأولى، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، أشارت إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وشددت على مساهمة البلد في تعزيز أمنه الدولي ودوره في عدم انتشار الأسلحة النووية وبناء الثقة.
- ١٥ - وفي موجز لوقائع الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أشار رئيس الدورة إلى أن الدول الأطراف أقرت باستمرار إسهام معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا) ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا) ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

وسط آسيا (معاهدة سيميبلاتينسك) ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وفقاً للإعلانات الموازية التي اعتمدها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في بلوغ أهداف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

١٦ - وشاركت منغوليا في الاجتماع الوزاري الثامن الداعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠١٦ ورحبت بالبيان الوزاري المشترك الصادر عنه، ورحبت أيضاً بالإعلان الختامي وتدابير تيسير بدء نفاذ المعاهدة المعتمدين في المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠١٧. واغتنت منغوليا كل فرصة للتأكيد والتشديد على أهمية التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة بوصفها ضماناً أمنياً عالمياً ومُلزماً قانوناً بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٧ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، أثناء حلقة نقاش بشأن التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية نُظمت على هامش الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، أعربت منغوليا عن استعدادها لتكون نقطة الاتصال للمؤتمر الرابع للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، بوصفها دولة معترف بها خالية من الأسلحة النووية.

## باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي

١٨ - شاركت منغوليا في الحوار والمشاورات المعقودين على الصعيد الإقليمي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جاكارتا في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، تحضيراً لدورتي اللجنة التحضيرية المعقودتين في ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وأشار ممثل حكومة منغوليا، في خطابه، إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وعرض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة طيلة الربع الأخير من القرن من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز.

١٩ - وتم تنظيم سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض في سياق مواصلة تعزيز حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا. وبعد ذلك، استضافت منغوليا المؤتمرين الرابع والخامس من هذه السلسلة في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ثم في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي حين نُظمت المؤتمرات الثلاثة الأولى على مستوى المسار ٢، فقد نُظم المؤتمر الأخير في ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على مستوى المسار ١،٥. وكان المشاركون ممثلين حكوميين وأكاديميين من كندا، والصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، ومنغوليا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ممثلين من مختلف كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية. ولم تقتصر جداول أعمال المؤتمرات على القضايا الأمنية في شمال شرق آسيا فحسب وإنما تضمنت أيضاً مشاريع محتملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبيئة. واقترح المشاركون العديد من الأفكار والآراء المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بمواضيع المؤتمرات الرئيسية. وقدّمت العروض طائفة من التحليلات للحالة القائمة والبيئة الأمنية في شمال شرق آسيا، والمصالح الاستراتيجية للبلدان المعنية، والتوقعات بشأن المستقبل. وأثبتت المؤتمرات مرة أخرى استمرار تمتع حوار أولانباتار بتأييد واسع. فعلى سبيل المثال، أشار البروفيسور نوبورو مياواكي من جامعة ريتسوميكان إلى أن حوار أولانباتار هو المنتدى الوحيد الذي تلتقي فيه جميع الكيانات السياسية في شمال شرق آسيا. ومنغوليا هي البلد الوحيد في

المنطقة الذي ليس له أي خلافات غير محسومة، سواء كانت إقليمية أو سياسية، مع بلدان أخرى في المنطقة، أو أي بلد آخر. وتسعى منغوليا إلى توفير أرضية محايدة للحوار والمشاركة البناءين. وأعربت حكومتها عن عزمها مواصلة جهودها لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل للمسائل المتعلقة في شبه الجزيرة الكورية ومحيطها ومواصلة عقد المؤتمرات في إطار حوار أولانباتار بشأن المسائل الأمنية في شمال شرق آسيا في المستقبل.

٢٠ - وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، قامت منظمة "الراية الزرقاء" المنغولية غير الحكومية، بتنظيم مناقشات مائدة مستديرة على الصعيدين الوطني والإقليمي للإسهام بأفكار بشأن الطرق والوسائل العملية لمواصلة ترسيخ الطابع المؤسسي لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وأطلعت الحكومة على ما توصلت إليه من استنتاجات. وعُقد الاجتماعان الثاني والثالث لعملية أولانباتار في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ثم في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعملية أولانباتار، التي دعت إليها الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة في شمال شرق آسيا ومنظمة الراية الزرقاء، هي حوار إقليمي فعال على مستوى المسار ٢ بشأن المسائل الأمنية في شمال شرق آسيا. وعُقد الاجتماع الثاني للفريق المعني بالسلام والأمن في شمال شرق آسيا في أولانباتار يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة الراية الزرقاء، ومركز بحوث إلغاء الأسلحة النووية وشبكة قيادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح، لمناقشة المواضيع الحالية من أجل تعزيز الفهم المتبادل لمسائل الأمن الإقليمي في شمال شرق آسيا.

## جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

٢١ - بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان منغوليا مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، نظّم معهد الدراسات الاستراتيجية والمنظمة غير الحكومية المنغولية، "الراية الزرقاء"، مؤتمرا دوليا بشأن نزع السلاح النووي لتناول موضوع "الجوانب العالمية والإقليمية"، في أولانباتار يومي ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واعتمد بيان في المؤتمر أعلن أن الانتقال إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة يمثل تديبرا وطنيا مهما لضمان أمن منغوليا. وأشار في البيان إلى أنه يمثل أيضا تديبرا دوليا جديدا من نوعه لملء منطقة رمادية يمكن أن تظهر في العالم الناشئ الحالي من الأسلحة النووية.

٢٢ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، نظّمت الجامعة الوطنية المنغولية، بلاشتراك مع منظمة الراية الزرقاء، ندوة أكاديمية من أجل الطلاب والأكاديميين بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان منغوليا مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية. ونوقشت أفكار متعلقة بالسبل والطرق العملية التي يمكن اتباعها من أجل ترسيخ الطابع المؤسسي لمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية.

٢٣ - ولكفالة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠١٤)، عقدت مجموعة من الخبراء، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اجتماع مائدة مستديرة في أولانباتار في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن تعزيز تنفيذ القرار. وشارك في الاجتماع خبراء من الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة، وناقشوا احتمال وضع خطة عمل وطنية طوعية وكذلك توسيع نطاق التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات والدول الأعضاء المعنية بشأن تنفيذ القرار. وأعقب اجتماع المائدة المستديرة الجولة الثانية من

المشاورات التي عُقدت في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وواصل الاجتماع المناقشة المتعلقة بمشروع خطة العمل الوطنية الطوعية.

### ثالثا - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

٢٤ - أُتخذت تدابير أيضا لتعزيز الجوانب غير النووية للأمن باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن الوطني في منغوليا.

#### ألف - الأمن الاقتصادي

٢٥ - تتمتع منغوليا بموارد معدنية، وإمكانات قوية في مجالي الزراعة والسياحة، وسكان شباب يتسمون بالحيوية. ومستقبلها واعد على المدى البعيد ولكنها تضررت كثيرا في السنوات الأخيرة من الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم تعترض حكومة منغوليا على المدى القريب أن تعيد تنشيط الاقتصاد من خلال تنفيذ تدابير سياساتية، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي، وأن تعيد الاستقرار الاقتصادي والقدرة على تحمل الديون مع حماية الفئات الأكثر ضعفا.

٢٦ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، أقرت الحكومة سياستها الإنمائية الثلاثية الركائز باعتبارها عنصرا رئيسيا في برنامج الاستثمار الوطني للسنوات الثلاث التالية. ووضعت الحكومة الناس في صلب سياستها من خلال صياغة استراتيجيات متعلقة بسياسة تنمية اقتصادية متعددة الأركان، وسياسة للحكومة الخاضعة للمساءلة تعزز العدالة، وسياسة اجتماعية محورها الإنسان.

٢٧ - ومن أجل تعزيز التكامل الإقليمي في شمال شرق آسيا، تنخرط منغوليا بنشاط مع جيرانها في مجالي النقل العابر وتطوير البنى التحتية. وعُقد الاجتماع الثلاثي الثالث لرؤساء الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي في طشقند في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ووقع الرؤساء الثلاثة على اتفاق بشأن إنشاء ممر اقتصادي بين بلدانهم واتفقوا على تنفيذ ٣٢ مشروعا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، اتفقوا على ثلاثة مشاريع ذات أولوية، هي ممر السكك الحديدية المركزي، وممر الطريق الرئيسي المركزي، ومشروع قطاع الطاقة (خط نقل الكهرباء)، وهم بصدد إنشاء آلية لتنسيق تنفيذ المشاريع القائمة على طول الممر الاقتصادي. وعُقد الاجتماع الثلاثي الرابع لرؤساء الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي في كينغداو، الصين، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقّعت الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي اتفاقا حكوميا دوليا بشأن النقل البري الدولي على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية، مما شكل خطوة رئيسية أخرى في مسار التعاون الثلاثي الأطراف. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقّعت منغوليا والاتحاد الروسي اتفاقا حكوميا دوليا بشأن شروط النقل العابر للبضائع بالسكك الحديدية.

٢٩ - ودخل الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية حيز النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٨، كان ١٢ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية قد صدّق على الاتفاق المتعدد الأطراف، وهي أفغانستان وأرمينيا وبنوتان وبوركينا فاسو وإثيوبيا وكازاخستان وقيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا ونيبال وباراغواي

وطاجيكستان. ويسعى مجمع الفكر الدولي، القائم في أولانباتار، إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في معالجة التحديات المستمرة والناشئة عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية القائمة على الأدلة، وتبادل المعارف، وتقديم بوابة إلكترونية ومكتبة رقمية للأوراق البحثية والمعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية لهذه البلدان، وتنظيم اجتماعات مواضيعية وحلقات عمل، وتوفير الدعم لجهود التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون على الصعيد العالمي. وعُقد الاجتماع الأول لمجلس محافظي مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨، بينما عُقد الاجتماع الافتتاحي لمجمع الفكر الدولي على المستوى الوزاري في أولانباتار يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وناقش المشاركون في الاجتماع الافتتاحي طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، والقدرة على الاتصال بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى البلدان النامية غير الساحلية، والتحديات التي تواجه تلك البلدان والفرص المتاحة لها في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة، واعتمدوا إعلان أولانباتار.

٣٠ - ودخل اتفاق الشراكة الاقتصادية بين منغوليا واليابان حيز النفاذ في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهو أول اتفاق للتجارة الحرة تبرمه منغوليا ومن المتوقع أن يعزز تحرير وتيسير التجارة والاستثمار بين البلدين، وأن يعمّق الشراكة الاقتصادية التي تعود بالنفع على البلدين في طائفة واسعة من المجالات. ومن أجل زيادة تحسين فرصها في الوصول إلى أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين، تعدّ منغوليا دراسة جدوى لاتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والصين وجمهورية كوريا.

٣١ - ودخل الاتفاق الإطاري بشأن الشراكة والتعاون بين منغوليا والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويوفر الاتفاق إطارا عاما لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بين منغوليا والاتحاد الأوروبي في جميع مجالات التعاون، مثل التجارة والاقتصاد والمعونة الإنمائية والزراعة والتنمية الريفية والطاقة وتغير المناخ والبحث والابتكار والتعليم والثقافة.

٣٢ - ووضعت سياسة الدولة المتعلقة بالطاقة المعتمدة في عام ٢٠١٥ هدفا طموحا يتمثل في أن تنتج منغوليا ٣٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة من موارد متجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وتقدر مواردها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بـ ٧ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ تيراواط، على التوالي. وبهذه الموارد، تتمتع منغوليا أساسا بقدرة غير محدودة على تصدير الطاقة النظيفة إلى بلدان المنطقة. وتعمل منغوليا مع شركائها على تنفيذ مشروع غوبي تك ومشاريع الشبكة الفائقة الآسيوية لتوفير الطاقة المتجددة لشمال شرق آسيا. وتوفر هذه المشاريع لبلدان المنطقة طائفة واسعة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك أمن الطاقة وإيجاد فرص العمل والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٣٣ - ويقتضي تعزيز الأمن الاقتصادي للبلد وتفادي تعرضه للمخاطر والتحديات المرتبطة بالنمو اتخاذ إجراءات متضافرة وقائمة على التعاون من جانب حكومة منغوليا والأحزاب السياسية وقطاع الأعمال ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يُعقد المنتدى الاقتصادي لمنغوليا سنويا منذ عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى استضافة المناقشات المتعلقة بالسياسات، يضطلع المنتدى بدور مهم في إنشاء شبكات كبيرة للأعمال التجارية، وتحقيق التعاون والتفاهم. وعُقد المنتدى الاقتصادي لمنغوليا لعام ٢٠١٨ في يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨.



## باء - الأمن البشري

٣٤ - يُعرّف مفهوم الأمن القومي الأمن البشري بأنه أحد الركائز الأساسية للأمن القومي في منغوليا. وتُعتبر تهيئة بيئة معيشة صحية وآمنة، وكفالة الأمن الغذائي، وضمان أمن الإقامة، وحماية الأشخاص من أن يقعوا ضحية للجرائم والاعتداءات أساس كفالة الأمن البشري.

٣٥ - وينبغي التأكيد على أن الاتجار بالبشر، وإن كان ظاهرة جديدة نسبياً في منغوليا، فإن مكافحته أصبحت تشكّل مسألة خطيرة. ووفقاً للدراسات التي أجرتها منظمة "مركز المساواة بين الجنسين" غير الحكومية، يقع أكثر من ٢٠٠ شخص ضحية الاتجار بالبشر سنوياً. ورغم اتخاذ بعض التدابير في السنوات الأخيرة، منها اعتماد برنامج وطني وإنشاء نظم ذات صلة لرصد تنفيذه، فإن عدد الحالات يتزايد باطراد. وقد اعتمد البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠٢١-٢٠١٧) في أيار/مايو ٢٠١٧. هدف إلى تعزيز تنفيذ القانون المتعلق بالاتجار بالبشر، ومنع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

٣٦ - ويظل الأمن الغذائي مسألة مهمة في منغوليا، ليس فقط نتيجة الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ والتدهور البيئي على الصعيد العالمي، ولكن أيضاً بسبب المعوقات الخاصة بها. ويجري صياغة السياسات الزراعية والسياسات المتعلقة بالصناعات الغذائية في إطار الأولويات الإنمائية الوطنية المبينة في رؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والبرامج الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي، والثروة الحيوانية، والتصنيع، والحملة الأولى لإنتاج اللحوم والألبان، وبرنامج زراعة المحاصيل. واستضاف مكتب الرئيس منتدى وطنياً بشأن الأمن الغذائي في منغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اشترك في تنظيمه كل من وزارة الأغذية والزراعة والصناعات الخفيفة، والرابطة المنغولية لمنتجي الأغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وانبثقت عن المنتدى توصيات محددة لإجراءات ترمي إلى تبسيط البيئة القانونية القائمة، لجعلها أكثر ملاءمة لمنتجي الأغذية فيما يتعلق بالحصول على القروض الميسرة الطويلة الأجل، وتحسين الإنتاج الغذائي المحلي، وتعزيز عمليات التفتيش والضوابط المتعلقة بالسلامة الغذائية، وزيادة المعرفة وتثقيف المستهلكين بشأن تناول الأغذية الصحية. وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عُقد اجتماع الشراكة الثامن بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتصل بالخطة العالمية للتربية المستدامة للماشية في منغوليا الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة. وناقش عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مشاركاً من جميع القارات مسألة استدامة قطاع الماشية العالمي أثناء الاجتماع.

٣٧ - وأجرت منغوليا إصلاحات قانونية شاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ دخل عدد من التشريعات المهمة حيز النفاذ، منها قوانين منقحة بشأن المسنين والعنف العائلي، والقانون الجنائي المنقح، وقوانين جديدة متعلقة باستحقاقات الأمهات العازبات والآباء المتعددي الأطفال، وتنمية الشباب، والانتهاكات.

٣٨ - وأقيم مشروع مشترك مع الاتحاد الأوروبي، مثّل أول حوار بشأن حقوق الإنسان بين منغوليا والاتحاد الأوروبي، في أولانباتار في آذار/مارس ٢٠١٧ من أجل تحديد مجالات التعاون المحتملة. وفي إطار متابعة الحوار، دُشّن مشروع ممول من الصندوق الأوروبي لدعم المقترحات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بهدف تيسير تنفيذ القانون الجنائي المنقح والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان.

## جيم - الأمن البيئي

٣٩ - نتيجة لتغير المناخ، تعرضت منغوليا للعديد من التحديات البيئية، بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور التربة وحرائق الغابات. لذا تتمثل الأهداف الرئيسية لخطة العمل الحكومية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وحماية الموارد الطبيعية وكفالة استخدامها واستصلاحها على نحو مناسب وتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر.

٤٠ - وبدعم وتعاون من المنظمات الدولية والمائحين الثنائيين، قامت منغوليا بإنشاء وتوسيع نطاق الإطار القانوني اللازم، وكفالة الامتثال للاتفاقيات والاتفاقات الدولية، وتنفيذ برامج ومشاريع وطنية ترمي إلى مواجهة المشاكل البيئية المتزايدة.

٤١ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمات دولية أخرى، وافقت حكومة منغوليا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ على خطة العمل الرامية إلى تنفيذ سياسة التنمية الخضراء، مبرهنَةً بذلك على التزامها بتطوير نموذج للتنمية المستدامة واقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. ومن خلال مشروعات متنوعة على الصعيد الوطني، كفلت منغوليا الامتثال للصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، مما يدل على التقدم المحرز في مجالات مثل الإدارة السليمة للملوثات العضوية الثابتة، وهو ما يكتسي أهمية من أجل ضمان الأمن البيئي للبلد.

٤٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، صدّق برلمان منغوليا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقامت منغوليا بإعداد مساهمتها المعتمدة المحددة وطنياً، وستعمل على تنفيذ هدفها المتمثل في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤٣ - وبناء على طلب من حكومة منغوليا، استُهل في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧ استعراض الأداء البيئي لمنغوليا، الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتم في الاستعراض تقييم جهود البلد من أجل الحد من تلوث الهواء، وتحسين إدارة المياه، والتقليل من النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، كما جرى التركيز على التقدم المحرز في تحضير الاقتصاد، ولا سيما في قطاعي الغابات والصحة.

٤٤ - وعلى سبيل المتابعة الوطنية لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، اعتمد برلمان منغوليا القانون المنقح بشأن الحماية من الكوارث في شباط/فبراير ٢٠١٧، ووافقت الحكومة على الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتنفيذ إطار سندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستضافت منغوليا المؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني المعني بالحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ حول موضوع "اتقاء مخاطر الكوارث: حماية التنمية المستدامة". وقِيم المؤتمر تنفيذ إطار سندي على مدى السنوات الثلاث الأخيرة ورسم خريطة الإجراءات الإقليمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث في السنوات المقبلة.

٤٥ - أما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي تم توقيعه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، فهو ينص، في إطار مجال النتائج ١، على "تعزيز النمو الشامل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية"، فيما يخص الإجراءات الرامية إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وتعزيز التكنولوجيات النظيفة، وتقليل المخاطر البيئية والفقر في قطاعات مثل

الزراعة والحراثة والتعدين والصناعة، وحماية خدمات النظم الإيكولوجية، والتخفيف من المخاطر الناجمة عن الكوارث. و تُنفذ مشروع بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في أول نباتاتار وتم وضع خريطة الطريق المتعلقة برؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أول نباتاتار.

## دال - خاتمة

٤٦ - يبرهن التقرير الذي أعدته حكومة منغوليا بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٣/٧١ مجدداً على تصميم البلد على تنفيذ أحكام القرار بشكل تام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٤٧ - وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها البلد والدعم المستمر المقدم من المجتمع الدولي، أصبح مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يحظى باعتراف دولي واسع النطاق. ورغم عدم الاعتراف بمنغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن مركزها الفريد أصبح معترفاً به على نطاق واسع باعتباره يشكل إسهاماً في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ على الصعيد الإقليمي.

٤٨ - ومنغوليا، من جانبها، أظهرت بوضوح استعدادها للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها المتخصصة من أجل تعزيز الجوانب غير النووية لأمنها التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار، وتعزيز الثقة، والتعاون المفيد للجميع في المنطقة وخارجها.

## رابعا - المساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة

٤٩ - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من المغرب، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بشأن أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ألف - المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

٥٠ - يجدو المغرب اقتناع عميق بأن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية يمر، بالضرورة، عبر كفاءة آليات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح.

٥١ - ولا يدخر المغرب جهداً من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأقل انحرافاً نحو سباق التسلح، وهو السباق الذي يجري على حساب ضرورات مكافحة الفقر والأوبئة والتدهور البيئي، فالسلام عن طريق نزع السلاح هو خير مشترك للإنسانية.

٥٢ - ويعرب المغرب، باعتباره جزءاً من حركة بلدان عدم الانحياز، عن مساندته لمنغوليا، كما يدعم بلا تحفظ مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

## باء - مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

٥٣ - إن منغوليا بلد غير ساحلي يمتد على أراض شاسعة تبلغ مساحتها ١,٥ مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة وتمتتع بموارد زراعية ومعدينية واسعة. ونظراً إلى أن منغوليا بلد غير ساحلي نام، فإنها تعاني من تحديات العزلة عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف التجارة والنقل، ومحدودية أو رداءة الهياكل الأساسية، وحالات التأخير عند الحدود، والاختناقات المتصلة بالإجراءات الجمركية ونظم عبور الحدود، والقيود على الإنتاجية والقيود الهيكلية. ويُقدَّر مستوى التنمية في منغوليا بأنه يقل بنحو ١٥ في المائة عما كان سيكون عليه لو لم تكن بلداً غير ساحلي<sup>(١)</sup>.

٥٤ - وتباطأ بشدة النمو الاقتصادي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وسط انخفاض الصادرات نتيجة لاستمرار ضعف سوق السلع الأساسية، وتباطؤ النمو في سوق التصدير الرئيسية للصين، وتناقص الاستثمار المباشر الأجنبي. ولم يزد النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ عن ١ في المائة. وتعافى الاقتصاد بقوة في عام ٢٠١٧، فنما بمعدل ٥,١ في المائة<sup>(٢)</sup>، مدعوماً بصادرات الفحم القوية، والتعافي في الاستثمار المباشر الأجنبي، والتحسُّن في حماس أصحاب الأنشطة التجارية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية في عام ٢٠١٨ وما بعده.

٥٥ - غير أن الاقتصاد بات معتمداً بصورة متزايدة على قطاع التعدين، الذي يمثل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف نسبته قبل عقد من الزمن<sup>(٣)</sup>. وزادت حصة السلع الأساسية في صادرات منغوليا من ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦<sup>(٤)</sup>. وعلى النقيض، لم تمثل السلع الصناعية سوى أقل من ٣ في المائة من الصادرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وبلغت القيمة المضافة التي أضافتها مساهمة قطاع الصناعة التحويلية، وهو مكوّن رئيسي في التصنيع، ٨ في المائة فقط في عام ٢٠١٦، وانخفضت انخفاضاً حاداً منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين. ويشير هذا إلى أن منغوليا قدرتها محدودة للغاية على إنتاج وتصدير السلع المصنعة.

٥٦ - ونظراً إلى أن منغوليا بلد غير ساحلي فهي معزولة جغرافياً عن الأسواق العالمية الرئيسية، وهي تعتمد إلى حد كبير على جاريها المباشرين، وهما الاتحاد الروسي والصين. وتُعتبر الصين الشريك الرئيسي

(١) انظر: United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *The Development Economics of Landlockedness: Understanding the development cost of being landlocked*, 2013. يمكن الاطلاع عليه على الرابط <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2013/10/Dev-Costs-of-landlockedness.pdf>.

(٢) انظر: The World Bank in Mongolia, Overview, يمكن الاطلاع عليه على الرابط <http://www.worldbank.org/en/country/mongolia/overview>.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

لمنغوليا من حيث الصادرات، التي استحوذت على نسبة ٧٩ في المائة من مجموع قيمة الصادرات في عام ٢٠١٦، في حين يأتي ٥٧ في المائة من واردات منغوليا من الاتحاد الروسي والصين معاً<sup>(٥)</sup>.

٥٧ - وهذا الافتقار إلى تنوع الصادرات والأسواق، وهو تحدٍ مشترك يواجه جميع البلدان النامية غير الساحلية، يجعل منغوليا أكثر تعرضاً لمزيد من التغيرات في أسعار السلع وصددمات خارجية أخرى. وينبغي لمنغوليا أن تهدف إلى تنويع صادراتها، مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والقطاعات ذات الإنتاجية الأعلى وعلى إقامة روابط مع السلاسل المولدة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي.

٥٨ - ويمثل التكامل الإقليمي عنصراً هاماً من عناصر الأمن الاقتصادي والإقليمي في منغوليا، ويوجد ترابط بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي نظراً إلى الموقع الاستراتيجي لهذا البلد. وشملت الجهود التي بذلتها منغوليا مؤخراً لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي التوقيع على أول اتفاق تجارة حرة لها على الإطلاق في عام ٢٠١٥، مع اليابان. والتطورات جارية من أجل تحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا. ووقعت البلدان الثلاثة على اتفاق شراكة اقتصادية ثلاثية الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو اتفاق يشمل إنشاء ممر اقتصادي، وعلى الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل الدولي البري على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسيجري إعداد المشاريع المزمع تنفيذها ضمن إطار الممر وفقاً لمبادرة طريق السهوب الصادرة عن منغوليا، ومبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الصادرة عن الصين، ومبادرة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الصادرة عن الاتحاد الروسي.

٥٩ - وينبغي للتكامل التجاري الإقليمي ولتطوير البنية التحتية الإقليمية أن يكون مدعوماً أيضاً بالجهود المبذولة من أجل مواءمة وتبسيط الإطار القانوني المتعلق بالتجارة والمرور العابر والنقل، وتنفيذ تدابير تهدف لتيسير التجارة. والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتيسير التجارة و/أو التصديق عليها وتنفيذها من بين الوسائل الرئيسية المتاحة أمام البلدان النامية غير الساحلية مثل منغوليا لخفض تكاليف النقل العابر وتقليل التأخير وكفالة تجارة أكثر سلاسة عبر الحدود. ومنغوليا طرفٌ في بعض الاتفاقيات الرئيسية، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري. وإضافة إلى ذلك، صدّقت منغوليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، الذي يتضمن أحكاماً هامة مفيدة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، ومن بينها منغوليا، تهدف إلى كفالة تدفق السلع عبر الحدود على نحو أكثر سلاسة وسرعةً وبتكاليف أقل.

٦٠ - ويواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الدعم لمنغوليا وغيرها من البلدان النامية غير الساحلية بالتوعية على الصعيد الدولي باحتياجات تلك البلدان وبالتحديات التي تواجهها، وبتعبئة الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وبتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة. ويواصل المكتب تنسيق رصد ومتابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويدعم المكتب البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها منغوليا، في التعميم الفعلي لبرنامج عمل فيينا في استراتيجيات التنمية الوطنية، ودعم

(٥) قاعدة بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن تعميم برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، عُقدت في أولانباتار في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويجري المكتب أيضاً بحثاً ويصدر منتجات معرفية لصالح البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها منغوليا، بشأن مسائل مثل المرور العابر والنقل والبنية التحتية والتجارة وتيسير التجارة، وبذل جهوداً في مجال الدعوة لتعزيز التصديق على اتفاقيات التجارة والنقل الدولية الرئيسية والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٦١ - وواصل مكتب الممثل السامي تقديم الدعم الفني من أجل تفعيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي استضافته حكومة منغوليا في أولانباتار. ويوفر مجمع الفكر مركز امتياز لإجراء بحوث عالية الجودة ولتقديم المشورة بشأن السياسات من أجل الإسهام في تبادل الخبرات وزيادة تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية.

٦٢ - ودعا مكتب الممثل السامي بنشاط إلى التصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي دخل حيز النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بعد تصديق ١٠ بلدان نامية غير ساحلية عليه. وقدم المكتب الدعم إلى الإدارة المؤقتة لمجمع الفكر في جعله قادراً على أداء عمله بشكل كامل. وعُقد الاجتماع الأول لمجلس محافظي مجمع الفكر في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ في أولانباتار وعُقد المؤتمر الافتتاحي للمجمع في أولانباتار في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بدعم من المكتب.

## جيم - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٨]

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعم منغوليا في الوفاء بتعهداتها المتعلقة بالضمانات والتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي، وذلك عن طريق تقديم المساعدة في تعزيز نظام المحاسبة الحكومي لمراقبة المواد النووية الخاص بالبلد. وتم توفير التدريب المتصل بالضمانات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، شاركت منغوليا في دورات تدريبية أقيمت بقيادة الوكالة، من قبيل حلقة عمل إقليمية للتعريف بدليل ممارسات تنفيذ الضمانات المتعلقة بإنشاء البنية التحتية لضمانات الدولة والمحافظة عليها، وكذلك في حلقة دراسية إقليمية بشأن الضمانات والأمن. وحضر ممثلون عن منغوليا دورة تدريبية إقليمية نظمتها الوكالة بشأن المسؤوليات المنوطة بالدول المنضمة إلى بروتوكولات بشأن الكميات الصغيرة، أقيمت في أستراليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٦٤ - وفيما يتعلق بالسلامة والأمن النوويين، عملت الوكالة على وضع وتنفيذ خطة متكاملة لدعم الأمن النووي من أجل مساعدة منغوليا على تطبيق نهج منظم وكلي إزاء بناء القدرات في مجال الأمن النووي، وكذلك على إتاحة زيادة التنسيق فيما بين الوكالة والدولة نفسها والجهات المانحة المحتملة. وتشمل الخطة التي أقرتها منغوليا رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جميع جوانب الأمن النووي، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، والاستكشاف على الحدود، وأمن المصادر المشعة. وفي إطار الخطة، عُقدت، في أولانباتار في آب/أغسطس ٢٠١٧، حلقة عمل وطنية بشأن تقييم التهديدات والمخاطر المتعلقة بالتصاميم. وعلاوة على ذلك، قُدمت المساعدة على تطوير قدرة وطنية للكشف في مجال الأمن النووي. وفي أعقاب إيفاد بعثة خبراء، إلى منغوليا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بشأن الكشف في مجال الأمن النووي

نظمت الوكالة، في فيينا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، زيارة فنية إلى منغوليا عن معدات الكشف شملت توفير معدات كشف يدوية وتقديم تدريب متصل بذلك إلى المسؤولين المنغوليين.

٦٥ - وشاركت منغوليا في الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء القانونيين والتقنيين المتعلق بتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها، الذي عقد في فيينا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٦ - وقدم برنامج التعاون التقني أيضا مساعدة مستمرة من خلال التدريب ومشورة الخبراء، ومن خلال شراء المعدات والمواد اللازمة للتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وخلال دورة برنامج التعاون التقني للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نفذت منغوليا مشاريع ركزت فيها على بناء القدرات في مجالي صحة الحيوان والإنتاج الحيواني، وتقانات المقاييس المناعية الشعاعية في مجال الطب النووي، والتشعيع الداخلي، والعلاج بالأشعة، والأمان من الإشعاع، وإدارة موارد المياه الجوفية، وتصريف النفايات المشعة.

## دال - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

٦٧ - يركز البرنامج القطري لمنغوليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة في منغوليا. وتشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية محور التركيز الرئيسي للبرنامج، حيث تمثل الحكومة أداة تمكين رئيسية. ويتناول البرنامج التابع للبرنامج الإنمائي الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة، والهدف ١٦ المتعلق بتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع. ويستند البرنامج إلى أولويات مستمدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويتماشى جيدا مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

٦٨ - ومن خلال البرنامج القطري، يدعم البرنامج الإنمائي تنفيذ القرار ٤٣/٧١ من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن خلال تعزيز التأهب للكوارث، ودعم التنوع البيولوجي البيئي والإيكولوجي.

٦٩ - ومن خلال تعزيز النمو الشامل والمساعدة في بناء القدرة على المواجهة، يدعم البرنامج الإنمائي منغوليا في تعزيز الأمن الاقتصادي على المستويين الوطني ودون الوطني. وتهدف التدخلات التالية إلى دعم قدرة الحكومة على معالجة مواطن الضعف والفقر المستمر، من خلال عمليات رسم السياسات والتخطيط والرصد القائمة على الأدلة:

(أ) بدعم من البرنامج الإنمائي، يتم حاليا إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية للبلد. وساعد البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات المؤسسية لصياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المراعية للأهداف، بما في ذلك الفقر والإنصاف، وتحسين التوفيق بين تخطيط الميزانية على المدى القصير (السنوي) والغايات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل. وكذلك دعم البرنامج الإنمائي الحكومة في تطوير نماذج الاقتصاد الكلي لتعزيز قدرة الحكومة على رسم السياسات القائمة على الأدلة.

(ب) دعم البرنامج الإنمائي بشكل فعال تشغيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. وتستطيع منغوليا حاليا، إلى جانب سائر البلدان النامية غير الساحلية، أن تطلب من أي

منظمة حكومية دولية أن تمثل مصالحها وتوفر منصة للمعرفة والبحث، وتجمع كذلك الموارد والخبرات الفنية. ومع التصديق على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مجمع للفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصبح مجمع الفكر منظمة دولية تامة الأركان، تتخذ من منغوليا مقرا لها. وأدى البرنامج الإنمائي، من خلال استضافته للأمانة المؤقتة لمجمع الفكر وتدعيم عمله من خلال المشاريع المشتركة، دورا أساسيا في تحول المجمع إلى هيئة متعددة الأطراف. وأثبتت حكومة منغوليا إمسائها بزماء الأمور بقوة وقدمت دعما قويا من خلال الموارد والالتزامات السياسية، إضافة إلى الدعم التقني والعملي المقدم من البرنامج الإنمائي. ويتناول مجمع الفكر مجالات حيوية لأمن منغوليا الاقتصادي، بما في ذلك التجارة الدولية والاتصالات والبنية التحتية. وتكتسي تلك المجالات أهمية خاصة في سياق تنفيذ مبادرة الحزام والطريق التي تتعاون فيها منغوليا والصين حاليا.

(ج) واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للسلطات المحلية من خلال إقامة أنشطة تدريب في البلد برتمته للمستشارين المحليين، ومن خلال تبادل المعارف وتقاسم أفضل الممارسات. وتُعزز دور السلطات المحلية للإشراف على تقديم الخدمات الأساسية ونوعيتها، ومن ثم المساهمة في الأمن الاقتصادي وسياسة الشمول على المستويين دون الوطني والمجتمعي. ومع تعزيز القدرات المؤسسية للمجالس المحلية، فإنها تعمل استباقيا على معالجة أبعاد التنمية الجديدة في ولاياتها القضائية، بما في ذلك التركيز على الفئات الأضعف كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية الفتية، في عملية صنع القرار على الصعيد المحلي.

٧٠ - ويتعاون البرنامج الإنمائي أيضا مع حكومة منغوليا في مجال إدارة مخاطر الكوارث، على النحو التالي:

(أ) في عام ٢٠١٧، وبدعم من البرنامج الإنمائي، تم رسميا تحديث القانون المتعلق بإدارة الكوارث، وإنشاء آلية وطنية رسمية للتنسيق بين القطاعات. وأقر مجلس الوزراء استراتيجية لتنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث.

(ب) بدعم من البرنامج الإنمائي، تم رسميا إدراج تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية الجامعية، مما ساهم في دمج تغير المناخ والقدرة على المواجهة في نظام التعليم.

(ج) لضمان تنفيذ إجراءات فعلية في جميع أنحاء البلد، تم تجريب خطط وخدمات في مجال إدارة مخاطر الكوارث في مقاطعات مستهدفة. وباستخدام نهج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث، أثبتت خطط الطوارئ المحلية فعاليتها في توفير الاستجابات للكوارث في الوقت المناسب. ويتم حاليا استخدام نظام تراسل جماعي للإنذار المبكر على المستوى الوطني من أجل إطلاق تحذيرات موجهة بشأن الطقس والمخاطر إلى المجتمعات الرعوية. وفي عام ٢٠١٧، استفاد ما مجموعه ٢٤٤ ٩٤٦ شخصا (أي ما يقارب ثلث عدد السكان) في جميع المقاطعات الإحدى والعشرين من النظام عن طريق تلقي تحذيرات في الوقت المناسب عن المخاطر أثناء العواصف الرملية والريحية والثلجية.

٧١ - ومن أجل الحفاظ على التوازن البيئي، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى منغوليا من خلال مجموعة من المبادرات البيئية التالية:

(أ) ساهم البرنامج الإنمائي مساهمة كبيرة في توسيع نظام المحميات المحلية في البلد من خلال العمل مع الإدارات والمجتمعات المحلية من أجل الاتفاق على المحميات المحلية وتعيينها. وأدى إنشاء



محميات جديدة إلى استعادة التنوع البيولوجي وتحسين الظروف الهيدرولوجية في المواقع المستهدفة. ويتجلى ذلك في عودة الأنواع المهددة بالانقراض، مثل جردان المرموط وأغنام الأرغل، في المناطق المستهدفة.

(ب) يواصل البرنامج الإنمائي دعم تطوير القدرات الوطنية في مجال الاستخدام للأراضي والمياه والموارد الحرجية ومن أجل تعزيز الإدارة البيئية. ويشمل ذلك وضع آلية لتعويض تدهور الأراضي في قطاع التعدين ودعم التكيف القائم على النظم البيئية.

## هاء - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

٧٢ - طوال العقود الماضية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الدعم إلى حكومة منغوليا في وضع سياساتها في مجالات الأغذية والزراعة، وتعزيز صحة الحيوان والخدمات البيطرية، وتقديم استجابات لحالات الطوارئ، وتقديم المساعدة إلى أسر الرعاة المتأثرة بالجفاف. وتغطي المشاريع الحالية الحد من مخاطر الكوارث، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للغابات، ودعم سبل العيش المتكاملة القائمة على الثروة الحيوانية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، والإجراءات الاستباقية للتخفيف من أثر الشتاء القاسي الذي حل مؤخرًا.

٧٣ - وتكرس المنظمة جهودها لمواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا في معالجة القضايا الرئيسية في قطاعي الأغذية والزراعة، بما في ذلك تعزيز الخدمات البيطرية، ومكافحة أمراض الحيوان، ودعم إدارة مراتع الرعي، وإدارة حيازة الأراضي، وإدخال التكنولوجيات البيئية، وإقامة نظم لإدارة مراقبة الأغذية. وتعمل المنظمة حاليًا أيضًا على معالجة آثار تغير المناخ على الثروة الحيوانية وقطاع المحاصيل، ودعم إدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب نظم الإنذار المبكر ونظم الإجراءات المبكرة، ومبادرات التأهب للطوارئ والاستجابات لها.

## خامسا - خاتمة

٧٤ - على النحو الوارد في هذا التقرير، تقدم الدول الأعضاء ومختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المساعدة إلى منغوليا في معالجة الجوانب الإنمائية والبيئية والاقتصادية والإنسانية وجوانب الأمن البشري المتعلقة بأمنها الدولي. ويعرب الأمين العام عن أمله في أن تواصل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الإسهام في توطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وفي تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن.